

## مصلحة المياه وإدارتها بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني

رزوق نعيمة

تعد مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية من المدن التي عرفت تطورا كبيرا في مجال العمارة المائية. في بداية العهد العثماني، بدأت تشهد هذه المدينة نقصا في هذا المورد الطبيعي، بسبب ارتفاع نسبة كثافة السكان الذي كان نتيجة لدخول الأتراك العثمانيين إلى مدينة الجزائر من جهة، وتوافد الهجرات الأندلسية الفارة من ويلات المسيحيين من جهة أخرى. فأصبح مشكل نقص الماء من المشاكل الكبرى التي كان يشغل بال السلطات في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، ولذلك كان تغذية هذه المدينة وضواحيها بما في ذلك قلعة الجزائر بالمياه الصالحة للشرب أحد الانشغالات الرئيسية للحكام العثمانيين، وقد نجحت هذه المدينة في الوصول إلى حل دائم لذلك، بفضل النظام المائي المحكم والمجهز بأجهزة مائية من قناطر وصهاريج وخزانات و أسبله. إن تفوق مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية في مجال التغذية المائية كان بسبب تسييرها من قبل إدارة محكمة، سميت بمصلحة المياه، كانت تسهر على تسييرها وتطويرها وصيانتها، مما جعلها سنة 1246هـ/1830م من المدن التي تتوفر على موارد مائية معتبرة بل فاقت متطلبات وحاجات السكان آنذاك<sup>1</sup>.

يرى بلحميسي في هذا الجانب أن الحل الدائم والأنسب للمشاكل الخاصة بتزويد المدينة الصالحة للشرب واكتفائها من هذا الجانب كان يقوم أساسا على أربعة عوامل، أولها عمال الإدارة (إدارة المياه)، فالثانية مصادر التمويل، فالثالثة صيانة الشبكة، وأخيرا الأمن<sup>2</sup>.

### 1 - مصلحة المياه ودورها في التسيير:

قبل أن نتعرض إلى مصلحة المياه ودورها في التسيير، ينبغي التطرق إلى بعض الجوانب التي لها صلة وثيقة بالمياه وهي الوقف أو الحبس، لارتباط جزء مهم من الخدمات العمومية والمرافق القائمة بالمدينة ارتباطا وثيقا بمؤسسة الأوقاف، حيث شكلت مداخيل الأملاك الموقوفة المصدر المالي الوحيد للإنفاق على المؤسسات الاجتماعية والثقافية، إذ لم تخصص السلطة ميزانية معينة لذلك<sup>3</sup>. يقول دوفولكس<sup>\*</sup>: أن تنظيم المياه وتوزيعها وتشبيد القنوات والأسبله وصيانتها كان من بين اختصاصات الدولة، وكان على الأفراد الاهتمام بإيصال المياه إلى مرافقهم، وذلك بإنشاء الحبوس، التي تخصص

<sup>1</sup> - André Raymond, Les grandes villes arabes a l'époque ottomane, Paris, Ed, Sindbad, 1985, p, 164.

<sup>2</sup> - Alger, 2004, p, p, 69-74. Belhamissi Mouley, Alger par ses eaux XVe-XIXe siècle,

<sup>3</sup> - عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر من 1700م-1830م، مقابلة اجتماعية اقتصادية، منشورات ANEP، 2007، ص، 82.

\* نقلا عن أندري ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1991.

إيراداتها لصيانة الأسبلة وقنوات المياه، وهي إحدى وسائل الحصول على حصة من المياه و هي تقديم (حبس) الذي تخصص إيراداته لصيانة الأسبلة والقنوات<sup>4</sup>.

والوقف أو الحبوس من أهم مظاهر القيم الأصيلة في الحضارة الإسلامية، إذ يندرج ضمن الصدقات الجارية بإجماع الفقهاء والعلماء المسلمين، فهو يعتبر أساسا عن إرادة الخير والتضامن عند الإنسان المسلم. والوقف جمع أوقاف في اللغة هو الحبس جمع أحباس، أما اصطلاحا هو حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح، ويقصد بقطع التصرف انه لا يسمح للواقف أو ناظر الوقف ببيعه أو هبته كما أنه لا يورث عن الواقف<sup>5</sup>.

لقد انتشر الوقف بالجزائر العثمانية في ضواحيها و أريافها، وشمل الأملاك العقارية، الأراضي الزراعية، البساتين، الحدائق الدكاكين، أفران الخبز، السواقي، الصهاريج وغيرها<sup>6</sup>.

ونشير أن هناك تباين في النظرة إلى الوقف بين كل من الحنفية والمالكية، فالمذهب المالكي الذي يتمسك به غالبية الجزائريين كان يرى ضرورة صرف الحبس على المصلحة العامة التي حبس من أجلها مباشرة دون قيد أو تردد، بينما المذهب الحنفي الذي كانت تنتسب إليه الطائفة التركية وجماعة الكراغلة وبعض الحظر بالمدن الكبرى في الجزائر كان يسمح بجواز انتفاع الوقف وعقبه بما حبسه من وقف<sup>7</sup>. وتلك التسهيلات التي كان يقدمها المذهب الحنفي دفعت غالبية الجزائريين إلى تجبيس أملاكهم حسب أحكام المذهب الحنفي حتى يتمكنوا من الانتفاع بها هم وعقبهم من بعدهم مع كونهم من أتباع المذهب المالكي، وهذا ما تؤكد الوثائق الشرعية الخاصة بالوقف التي تعود إلى العهد العثماني<sup>8</sup>.

و من أهم مؤسسات الوقف، مؤسسة سبل الخيرات، وكانت مؤسسة شبه رسمية إذ كانت تشرف على جميع الأوقاف الخاصة بخدمة المذهب الحنفي زوايا ومساجد ومدارس و موظفين<sup>9</sup>.

يمكن تصنيف أنواع الأحباس إلى صنفين، الأحباس الخيرية التي تعود فوائدها لعامة المسلمين، و الأحباس الأهلية التي تقتصر على أفراد عائلة المحسن وأحفاده. \* ويمكن إدراك المجالات الحضرية التي ترتبط بالأحباس كالمرافق والخدمات العمومية مثل الماء والطرق والتعليم إذ كانت تتوقف أغلبها على

<sup>4</sup> - أندري ريمون، المدن العربية الكبرى.....ص،ص، 122-123.

<sup>5</sup> - نصر الدين سعيدوني وآخرون، الوقف والحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، المؤتمر العالمي لتاريخ الحضارة العربية، جامعة دمشق، 20-26 أفريل 1981، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، العدد الخامس، ص، 28.

<sup>6</sup> - نفسه، ص، 28.

<sup>7</sup> - حنفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، عين مليلة-الجزائر 2008، ص، 196.

<sup>8</sup> - نفسه، ص، 197.

<sup>9</sup> - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص، 84.

\*\* للمزيد انظر مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة، ص، ص، 116-127.

\* للمزيد انظر مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة، ص، ص، 116-127.

مؤسسات الأحباس<sup>10</sup>، وتعود إدارتها من الناحية الشرعية إلى قاضي المدينة وهو المكلف بتطبيق وصايا المحبسين في استعمال الحبس أو صرف غلته. ومن المعلوم أن الأحباس وتوزيعها على مختلف المرافق العمومية تعود إلى اقتناع المحبسين ونياتهم في الحصول على الثواب، وبالتالي فهي لا تخضع إلى أية برمجة أو قرار إداري لتحديد عددها، ومن المرجح أن تكون أحباس العيون أكثر عددا من أحباس الطرقات وأهم الأحباس والتي تهمنا هي أحباس العيون<sup>11</sup>.

يتوقف دور أحباس العيون عموما على القيام بإصلاح القنوات والعيون وحراستها وذلك بعد أن يتم انجازها من طرف السلطات المحلية، وحسب العادات في مدينة الجزائر فإنه بعد إنشاء قناة أو عين لا بد

أن تحبس عليها عقارات تعود مداخلها لصالحها. ولقد عثرنا على العديد من هذا النوع من الوثائق التي تتمثل في عقود التحبيس من خلال وثائق المحاكم الشرعية بعد المسح الذي قمنا به في الأرشيف الوطني نذكر عقد تحبيس لدار لصالح إنشاء قناة ماء لتزويد المقبرة الواقعة خارج باب الوادي<sup>12</sup>، وقد جاء في النص باختصار ما يلي:

« الحمد لله نسخة رسمية ..... الحمد لله بعد أن اتفقا السادة السي يعقوب يهوي بن داير ..... حمد لله بعد أن استقر الملك المعظم المحترم ..... محمد خوجة مقطعي ..... حبس ووقف ..... على ساقية ماء الجارية بجانة خارج باب الوادي إحدى أبواب الجزائر المحمية بالله تعالى المكتفتين بجانة المرحوم ..... أحمد خوجة الجار كان .... بالبرج الجزيرة

..... لأجل أن ينتفع ... في سبيلته التي بجانته المذكورة قرب وسيفي وعين ..... ويكون على خوجة العيون في التاريخ هو ..... و يأخذ في ..... الحبس المذكور في كل عام راتب من تاريخه ما قرب خمسة و أربعون ريالاً ..... في ..... بلد الماء الجاري للجانة المذكورة و إصلاح ساقيته ..... مجان ..... فقطع خوجة العيون المذكور الماء الجاري للجانة المذكورة هو ومن يأتي



مخطوط (1): عقد تحبيس لدار لصالح مصلحة العيون عن الأرشيف الوطني

<sup>10</sup> - مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة ..... ص، 126.  
<sup>11</sup> - مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة ..... ص، 125.  
<sup>12</sup> - سلسلة سجلات المحاكم الشرعية، العلية 1/22 الوثيقة رقم 14.

بعده فلا يستحق كراء .....إذا صلح الساقية المذكورة كما ذكر ..... ويكون تعرف ..... المتصرفين وكل جميع المحسنين.....بتاريخ أوائل بل.... ربيع الأول عام تسعة وعشرين ومائتين وألف.....والسيد محمد .....وفقه الله .....بأصلها المنقولة.....شهادته بتاريخ أواسط ربيع الأول عام



تسعة وعشرين ومائتين وألف».

ومن الأمثلة أيضا ذكر تحبیس مصطفى آغا لحانوت من أملاكه يقع في سوق الفخارية على القناة الداخلية إلى ميسأة زاوية القاضي المالكي، حيث اشترط أن تصرف مداخلها على إصلاح القناة والنفقات الضرورية التي تستوجبها. وقد جاء في النص باختصار ما يلي<sup>13</sup>:

« الحمد لله يشهد اكتفاء الرسم المفيد الملك...الشيخ الفقيه بعد أن استقر على الملك المحترم السيد مصبحي أئمة الصبايحية المذكور.....جميع جلسة حانوت بالفخارية المذكورة معه في المشار إليه بمقتضى ما فيه قيما أوصى وفيما أحيا عليه.....وكل ذلك.... مصطفى الملك المذكور.....على نفسه أنه

حبس.....جميع الجلسة المذكورة على ساقية المالكية.....على الساقية المذكورة وإصلاحها وما المذكور بالذكر وحق داخلا وخارجا .....تحبیسا تاما مؤبدا ووقفا دائما.....منفعة

الساقية المذكورة.....أوائل شعبان عام تسعة ومائتين وأربع».

مخطوط (2): عقد تحبیس لحانوت الكائن بالفخارية لصالح مصلحة المياه عن الأرشيف الوطني

<sup>13</sup> - سجلات المحاكم الشرعية، العلية 1/22 الوثيقة رقم 15



إلى جانب ذلك تحبیس لدار الكائنة بحومة سيدي شعيب من قبل أمين الجبل لصالح إنشاء سواقي ماء داخل المدينة تحت مسؤولية خوجا عمر ابن حسين بالإضافة إلى جعبة (قناة) بالمقبرة الكائنة خارج باب عزون. وقد جاء في النص باختصار ما يلي<sup>14</sup>:

« الحمد لله.....بعد أن استقر على المعظم.....عمر خوجا ابن المرحوم السيد خليل جميع.....بحومة سيدي شعيب نفعا الله بخيره أمين...الجبل داخل الجزائر المحمية بالله تعالى المذكور معه.....بشهادة.....ومعه خيره، ومؤرخ بأوائل صفر الخير.....وقفا عليه شهيداه واستقرار التام.....عمر خوجة المالكي المذكور.....على نفسه على لسان السيد الحاج احمد شاوش .....دار إمارة .....حبس ووقفا لله تعالى جميع نصف المنزل المذكور.....المسطورة على ساقية ماء العيون الداخلية.....المذكورة على ان.....خوجة العيون في

التاريخ وهو السيد عمر خوجا ابن حسين جعبة ماء و ساقية المذكورة لجبانة الكائنة بالناحية خارج باب عزون أحد أبواب البلاد المذكورة حول الماء المذكور بالجبانة.....المشهوره.....في الحبس المذكورين....ووضعيتهم يرجع الحبس المذكور على ساقية المسطورة .....الأوقاف الموقوفة عليها و تصرف غلة.....بعد .....إصلاح.....بمنفعة الحبس المذكور تحبسا تاما ووقفا.....إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين فمن سعى في تبديله وتغييره بغير موجبا شرعية والله حسبه وسائله و متولى الانتفاع منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ورفع الحبس المذكور عن الحبس.....وللمرجع المذكور شهد على من ذكر بما ذكر على.....شرعا.....وعرف بتاريخ أوائل صفر الخير....عام ثمانية عشر ومائتين و ألف هجرية عليه الصلاة والسلام مصطفى»

<sup>14</sup> - سجلات المحاكم الشرعية، العلية 1/22 الوثيقة رقم 17.



و بالإضافة إلى عقد تحببس لحانوت لصالح سواقي ماء لأجل إنشاء قناة بالزاوية التي بناها محمد خوجا، وقد جاء في النص باختصار ما يلي:<sup>15</sup>

« الحمد لله بعد أن استقر على الملك.....السيد محمد خوجة.....المذكور في الرسم.....جميع جلسة الحانوت المذكورة.....بمقتضى ما...أوصى فيما أحيل عليه الاستقرار.....إلى المالك السيد محمد خوجة المذكور على.....محمد شاوش .....جميع جلسة الحانوت المذكورة على ساقية الماء الداخلة للجزائر المحمية بالله تعالى في مقابلة الماء الداخل للزاوية التي استجد بناءها....فحص خوجا المذكور من ماله الخاص.....بين خوجة العيون .....قبل ذلك خوجة العيون المذكور والجلسة المذكورة.....عند...تاما كما يجب.....ورجاء ثواب الحبس.....



مخطوط (4): عقد تحببس لحانوت لإنشاء ساقية ماء الداخلية عن الأرشيف الوطني

عام ستة و مائتين وألف». يف عقد حبس وفيه يذكر أن خوجة العيون قد لاحظ قطعة أرض خارج باب عزون كان عليها حانوت آل إلى الخراب منذ عهد الطاعون، فطلب من الباشا الإذن لبناء محل آخر لمصلحة العيون. فكان على شيخ البلد أن يبحث في وثائق الأحباس ويسال أرباب الصنائع عن ملكية العقار. وعندما يؤس من ذلك الحق بأحباس العيون بعد إذن قاضي الحنفية، و جاء في النص باختصار ما يلي:<sup>16</sup>

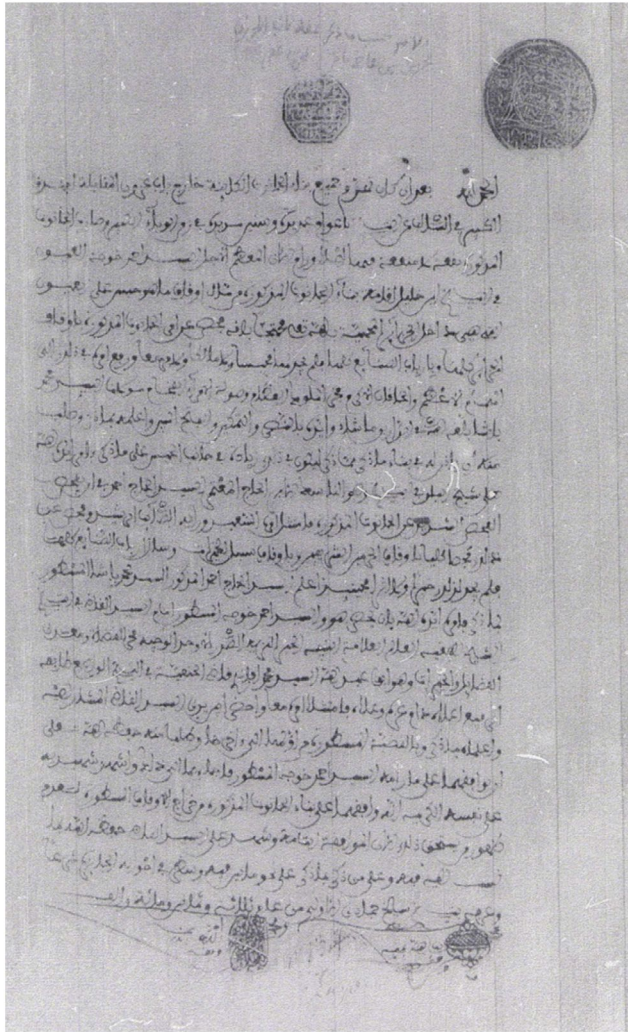
<sup>15</sup> - سجلات المحاكم الشرعية، العلية 1/22 الوثيقة رقم 36.  
<sup>16</sup> - سجلات المحاكم الشرعية، العلية 1/22 رقم 16.

« الحمد لله بعد أن كان تقوم جميع بناء الحانوت الكائنة خارج باب عزون المقابلة.....الكبير.....في أعوام عديدة وسنين مرير من.....وصارت الحانوت المذكورة.....منفعة فيهما أصلا وراح بان المعظم الأجل احمد خوجة العيون في.....ابن خليل.....بناء الحانوت المذكورة من ملك أوقاف ماهو حبس على العيون.....داخل الجزائر المحمية بالله تعالى محتجا.....فحص.....في الحانوت المذكور بأوقاف.....كلها وبأرباب الصنایع.....حبسا و...مالكا وكلها....ورفع....في ذكر إلى الهمام الأعظم و...الأكرم فخر الملوك العظام.....محمد باشا بلغة.....ما شاء بالنهاي والتمكين والفتح.....واعلمه بما ذكر طلب منه أن.....في بناء ما ذكر مما

ذكر ليكون في ذكره زيادة في جانب الحبس على ما ذكر .....على شيخ البلد

وهو.....الحاج المعتصم السيد الحاج أحمد....الفحص .....على الحانوت المذكور.....كلها بأوقاف.....و.....بأوقاف سبل الخيرات و.....أرباب الصنایع كلها. ....من عام ثلاثة وثمانين ومائة وألف».

وهناك عقد حبس لكانوت مجاور لدار الحمراء لصالح ساقية الحامة وذلك لأجل تمرير قنوات مياه إلى بيت أحمد باشا<sup>17</sup>، وقد جاء في النص باختصار ما يلي:



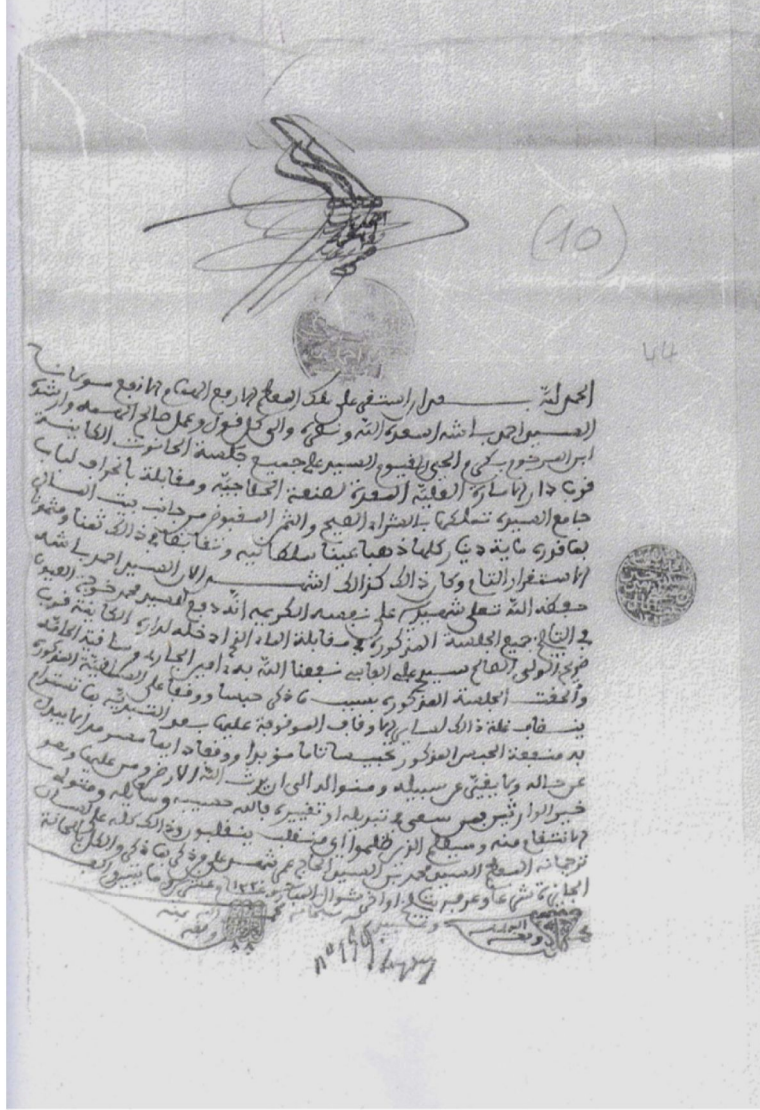
المخطوط (5): عقد إعادة بناء لكانوت منهار لصالح العيون  
عن الأرشيف الوطني

<sup>17</sup> - سجلات المحاكم الشرعية، العلبة 2/109 - 110، الوثيقة رقم 10.

« الحمد لله بعد أن استقر على ملك المعلم لها رفع الهمام بما نفع مولانا السيد احمد باشا أسعده الله ونصره والى ل قول وعمل صالح ألهمه وأرشده ابن المرحوم بكرم الحي القيوم السيد على جميع جلسة الحانوت الكائنة قرب دار الكائنة بإمارة العلية.... لصنعة الحماجية ومقابلة بانحراف لباب جامع الكبير تملكها بالشراء.... والثمن المقبوض من جانب بيت المال بما قدره مائة دينار كلها ذهبا عينا سلطانية و تقابضا في ذلك ثمننا و مثمونا.... استقرار التام وكان ذاك كذلك أشهد الآن السيد محمد خوجة العيون في التاريخ جميع الجلسة المذكورة في مقابلة الماء الذي أدخله لداره الكائنة قرب ضريح الولي الصالح سيدي علي الجانيي نفعنا الله به دامين الجار و ساقية الحامة وألحقت الجلسة المذكورة بسبب، ذكر حبسا ووفقا على

#### الساقية

المذكورة..... غلة ذلك..... بأوقاف الموقوفة عليها ب..... التبرية بما تستراح به منفعة الحبس المذكور تحببسا تاما مؤيدا ووفقا دائما..... وكايفين عن سبيله ومنواله إلى أن يرث الله الأرض و من عليها وهو خير الوارثين بمن سعى في تبديله و تغييره فالله حسبه وسائله و متولى الانتفاع منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون وذلك كله على لسان ترجمان المعلم السيد محمد بن السيد الحاج عمر شهد على من ذكر بما ذكر والكل ب..... الجائزة شرعا وعرف بتاريخ أواخر شوال المبارك عام 1220 هـ عام عشرون ومائتين وألف».



المخطوط (6): عقد تمرير ساقية ماء إلى بيت أحمد باشا

عن الأرشيف الوطني



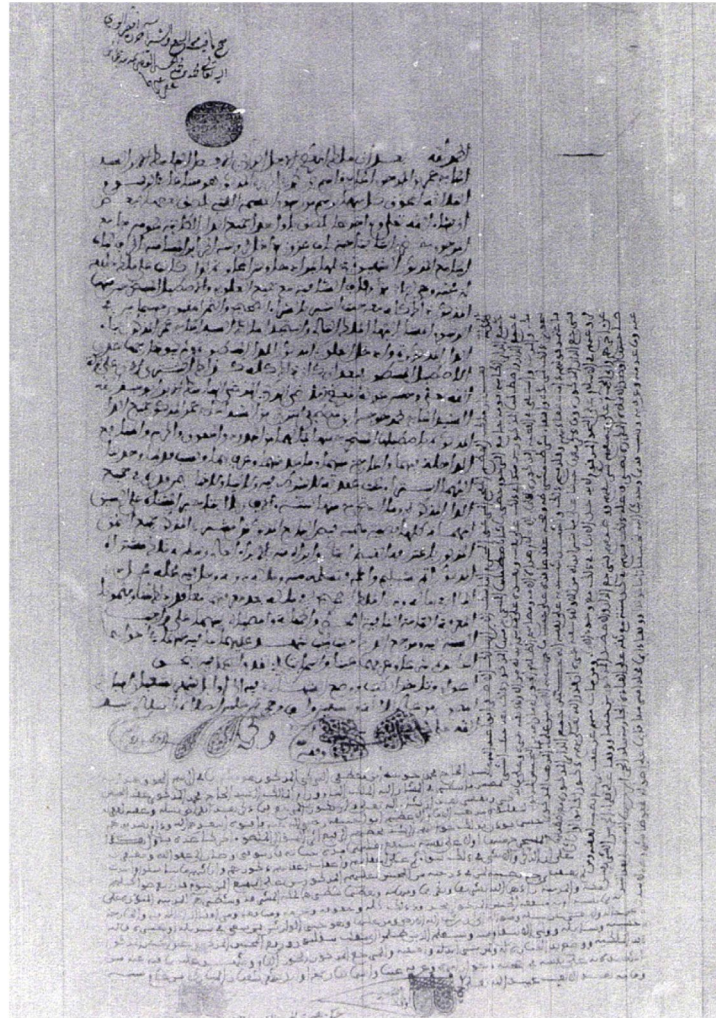
وهناك عقد حبس لدار الكائنة بحي تسمى حومة جامع خضر باشا يقرب باب عزون لأجل إنشاء عيون وسواقي<sup>18</sup>، وقد جاء في النص باختصار ما يلي:

« الحمد لله بعد ان ملك معظم الرجل.....المحترم الأفضل.....الأثوار السيد الحاج بن عمر المرحوم.....في المرسوم الثلاثة.....التي النصف بعضها البعض إرضاء لله تعالى.....واحدها نصف.....جميع الدار الكائنة بحومة جامع المحروسة خضر باشا بناحية باب عزون داخل المحروسة الجزائر.....انحراف بباب الجامع المذكور أشهد لها شرعا.....وكان على.....ملك أوقافا للساقية مع جميع العلو المستخرج فيها المذكور.....بجميع الدار.....لترجع الدار و الإسطين حبسا.....على الحرمين.....حبسا تاما.....ووضع شهادة .....أوائل شهر شعبان المبارك من عام ستة ومائة بعد الألف عبيد الله».

و مما لوحظ أنه من خلال هذه الوثائق تعرفنا

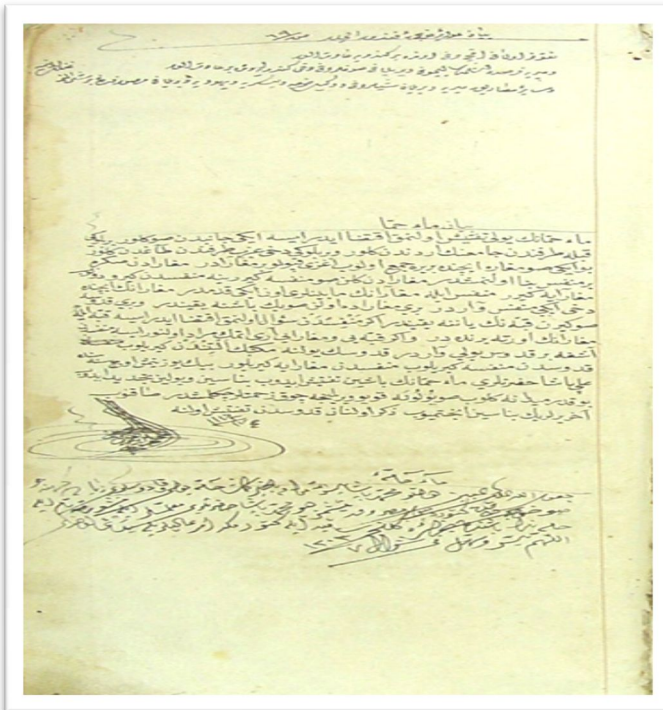
على أسماء التجهيزات المائية السائدة آنذاك كاسم جعبة التي كان يقصد بها أنبوب أو ميسورة أو قناة مياه.و إسم ساقية التي كان يقصد بها القنطرة ،بالإضافة إلى سهريج الذي يراد به الصهريج أو الخزان أو الماجل،وكذا البير الذي يراد به الجب. من هنا يتضح أن مؤسسات الأحباس ساهمت مساهمة واسعة وكبيرة في إدارة المدينة فقد أدى تنوعها إلى توفير الخدمات والمرافق العامة والى استقلاليتها المالية بحيث كانت تغطي تكاليف الماء والتعليم والعبادات والعديد من الأنشطة الحضرية. وهنا يتضح أن نظام

<sup>18</sup> - سجلات المحاكم الشرعية، العلية 1/10 الوثيقة رقم 9.



المخطوط(7):عقد تحبیس لدار بحومة جامع خضر لصالح إنشاء سواقي عن الأرشيف الوطني

الأحباس قد أثبتت فعاليتها في توفير الصيانة الدائمة للمباني العمومية<sup>19</sup>، وهذا راجع إلى مصلحة خاصة



المخطوط (8): بيان ماء حاما  
عن تشريفات

تهتم بتسيير هذا الجانب تتمثل في مصلحة المياه وإدارتها، وهي أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في حل مشكل تزويد مدينة الجزائر بالمياه الصالحة للشرب.

فمصلحة المياه من المصلحات الأساسية والمهمة في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، و أهميتها ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية للمنطقة<sup>20</sup>، حيث الجو الحار والصيف الطويل، ونظرا لحجم المصلحة الكبير فإنها تنقسم إلى ثلاثة فروع متكاملة<sup>21</sup>، فالبحت عن المصادر الجديدة عند الحاجة والإعلان عن مشاريع جلب المياه،

بإنشاء قنوات وحفر المجاري وانجازها، تعود بالدرجة الأولى للباشا ومن الأمثلة مشروع قناة الحامة<sup>22</sup>، لجلب الماء من عين الحامة بالإضافة إلى مشروع إنشاء ساقية من طرف مصطفى باشا لتزويد برج القمار (القول) وعين بولوغين، وكذا إنشاء صهاريج<sup>23</sup>. وقد جاء في النص ما يلي:

<sup>19</sup> - مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة.....ص،ص، 212-213.

<sup>20</sup> -

<sup>21</sup> - مصطفى بن حموش، نفس المرجع، ص، 135.

<sup>22</sup> -

<sup>23</sup> - سجلات المحاكم الشرعية، العلية 2/47، الوثيقة رقم 11.

Ibert Devoulx , Notice sur les corporations...p,32.

Henri Klein, Feuilles d'El Djezair.....p,189.



« الحمد لله بعد أن كان المعظم الهمام.....الملوك العظام  
مولانا.....مولانا.....حسين باشا في التاريخ.....ابن  
المرحوم بكرم الحي النجوم السيد حسن المذكور في  
الرسم.....حبس على الساقية ماء الداخل  
المحروسة.....المذكورة.....حب ذلك كله حبس.....في  
الرسم.....الخير و أكمل السيد خليل به في كل عام على  
الدوام.....الى  
والأعيان.....المنفعة.....المجلس.....داخل المحروسة  
بالجامع الأعلى.....تاريخ أوائل ربيع الثاني عام تسع  
وأربعين ومائتين وألف.»

المخطوط (9) : عقد انشاء ساقية من طرف مصطفى باشا لصالح العامة  
عن الأرشيف الوطني

إلى جانب ذلك مشروع تجديد بناء خزان عين الماء الكائنة  
بقاع السور بناحية باب الوادي، وقد جاء في النص باختصار  
ما يلي :<sup>24</sup>

« الحمد لله بعد إن وقع الإذن ممن له.....في مصالح  
البلاد والعباد.....للأمير الهمام وعمده الأمراء العظام وهو  
أبو الحسن السيد علي باشا في التاريخ.....السيد الحاج  
إسماعيل خوجة ابن خليل الناظر على أوقاف عيون الماء  
داخل محروسة.....في تجديد بناء خزانة عين الماء  
الكائنة بقاع الصدر بناحية باب الوادي من ناحية البحر ثم  
جدد بناء ذلك الحاج إسماعيل  
خوجة.....من المال المتحصل  
من غلة الأوقاف الموقوفة على عيون الماء الكائنة داخل البلد

<sup>24</sup>- سجلات المحاكم الشرعية، العلية 1/26، الوثيقة رقم 25.

المذكور.....بعد تمام البناء حسباً على عيون الماء....».

نضيف إلى جانب ذلك مشروع تمرير ساقية ماء إلى بيت أحمد باشا<sup>25</sup>.

أما صيانة تلك السواقي والعيون فكانت تعود إلى وكلاء الأحباس، إذ أن كل عنصر من هذا النظام المائي يمتلك أحباسه الخاصة عموماً كما هو الحال في باقي المباني العامة.<sup>26</sup>

وبالنسبة للقسم الثالث فهو يتمثل في توزيع المياه وجمع الإتاوات فقد كانت تحت مسؤولية

ملحقين بشيخ البلد\*، وقد كان هناك «قايد العيون» أو «خوجة العيون» الذي يتولى أمر التنسيق بين الفروع الثلاثة ولكنه يخضع إلى شيخ البلد<sup>27</sup>، وتشير الوثيقة التي عثرنا عليها بدفتر السجلات البليك إلى مهمة هذه الشخصية<sup>28</sup>، وهذا يؤكد دوره الفعال في ذلك.

وكان "خوجة العيون" شخصية في النظام البلدي<sup>29</sup>، إذ يتولى إدارة المياه وكل ما يتعلق بالسواقي، قنوات المياه، العيون، ويرعى الأوقاف المحبوسة والمخصصة للإنفاق<sup>30</sup>، فكان الحارس عليها ليلاً<sup>31</sup>، وإليه ترجع صيانة شبكة التوزيع ويعمل تحت إشرافه مجموعة من العمال والمختصين يسهرون على السير الحسن، ولقد عثر على وثائق من سجلات البليك تشير إلى ذلك و بالأخص إلى معلمي الساقية.

وقد جاء في بعضها ما يلي<sup>32</sup>:

- «دار الرتايغي تعرف بدار السعر سيدي مبارك.....ريال

18 - بلغ ثمانية عشر ريالاً .....عما قبله ريات .....عما قبله

18 - ثمانية عشر ريالاً في إصلاح ..... خلاص

<sup>25</sup> - العلية 2/109، الوثيقة رقم 10.

Henri Klein, Feuilles d'ElDjezair.....p.190.

\* تسمية كلمة (الشيخ) تستعمل خصوصاً في بلدان المغرب لتعني الشخص المسن والحكيم الذي ترجع إليه من الناحية الإدارية الكلمة الأخيرة والقرارات النافذة. أما كلمة (بلد) فتعني كل تجمع حضري في مقابل الحياة البدوية، وجذور هذه الوظيفة تعود في الأصل إلى التقاليد السياسية الاجتماعية لمجتمع المنطقة المؤسسة على القيلية والرئاسة الهرمية الذي تبدأ بالعائلة فالقبيلة فالعرش. وقد كسرت السلطات العثمانية هذا النظام وتبنته كلياً في إدارتها. أما فيما يخص تعيين شيخ البلد، فكان من العرف تعيينه من طرف أعيان المدينة وتمتد سلطته على السكان. أما في إطار الإدارة العثمانية فقد كان له دور الوسيط بين الحاكم العام التركي الأصل والمجتمع المحلي. للمزيد انظر مصطفى بن حموش، نفس المرجع، ص، 133-135.

<sup>27</sup> - مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة.....، ص، 135.

<sup>28</sup> - العلية 56، الوثيقة رقم 47.

<sup>29</sup> - مولاي بلحميسي، مشكل المياه.....، ص، 80.

<sup>30</sup>

Albert Devoulx, Tachrifat, Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Alger, Imprimerie du gouvernement, 1853, p.20.

<sup>31</sup> - نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص، 131.

<sup>32</sup> - سجلات البليك، العلية 70، السجل رقم 154.



دار الحاج محمد باذيلية بسويقة عمر رياسها محمد معلم العيون سنة....

.....بلغ إحدى وعشرين ريالاً ونصف خلص.

- « الحمد لله بيان الجمعة الرابعة من صفر الوكيل ريال - ..... - المعلم عمر ثلاث - الكاتب رجب.....المعلم أحمد الصغير ريال - عبد الرحمان المعلم أحمد التلمساني ست دنانير بن شعبان ست دنانير - جعبة-.....- إصلاح سواقي قادوس»

- « الحمد لله بيان معروف الجمعة الرابعة شوال الوكيل - ..... - الكاتب ريال-الخوجة ريال - بن القبطان ثمانية دناني

- ر -.....-بن شعبان ست دنانير -.....

جعبة - ..... - نحاس-.....- قادوس دينار.

- « الحمد لله معروف الجمعة ثلاثون من محرم من عام الف ومائة

وواحد وثلاثون 1131هـالوكيل

- المعلم مسعود ثلاث ريال-الكاتب ريال- الخوجة..... بن حاج العربي ست دنانير - شواربي- ..... جعبة- نحاس.»

كما عثرنا على وثائق تشير إلى بيانات وكشوف حسابية ونصوص تتعلق بالمصاريف على المياه والعيون والسواقي و كذا مقبوض الوكلاء والمعلمين والكتاب.ولقد جاء في بعض الوثائق ما يلي:

« .....معروف ساقية معروف وكيل المرية و.....

.....معروف ساقية حق فيه.....

الحمد لله ما يقبض أولادي العربي بن خوجة قبض بمحرم وصفر

و ربيع الأول.....»<sup>33</sup>

وتأكيداً على الاهتمام بهذا المجال والعمل على صيانة شبكة التوزيع وجدنا وثائق على شكل بيانات تتعلق بترميم السواقي،ولقد جاء في بعضها ما يلي<sup>34</sup>:

« علي بن يحيى بن كاس

54 ساقية - 40 درب -.....صانع ومزارع.....

ما أخرج مصروفاً على دار القندري

<sup>33</sup> - سجلات البيلك،العلبة 70 من 370 إلى 386،السجل رقم 385.

<sup>34</sup> - سجلات البيلك،العلبة 70 من 370 إلى 386،السجل رقم 385.

أوله صانع - ثم خديس سنة-.....سنة 1123هـ

ما أخرج مصروفا على دار القندري

أوله حق ساقية - ثم حق صانع وحد بين - ثم حق حير و تراب و... بلغ الشريك ما وجب عليه خلص حضر».

ولقائد الشوارع أيضا النظر في المحافظة على المياه وعلى استعمالها الأجدى<sup>35</sup>، وتشير الوثائق إلى موظف آخر وهو « ناظر الماء»<sup>36</sup>. وفي هذا السياق يذكر كلاين أن رقابة القنوات والعيون كانت تحت خوجة العيون، وكذلك الأحباس التي وضعت لضمان صيانتها<sup>37</sup>.

وفي بداية الاحتلال الفرنسي سئل اليهودي ابن زعموم (وكان موظفا بفنصلية تسكانة بالجزائر عن طريقة وأهمية الأشغال التي كان الداي يأمر بانجازها لصيانة القنوات والمنايع ومجاري المياه في العاصمة فأجاب أنه كان آنذاك خوجة يعين لإدارة أملاك الحنفيات وصيانتها وكذلك القنوات. و أما مجاري المياه الفاسدة فمراقبتها من ضريبة خاصة تفرض على المنازل تحت مسؤولية قائد الشواري ( الشوارع).<sup>38</sup> وتشير أن مهمة خوجة العيون لم تتوقف هنا بل تعدى وظائف أخرى خاصة في ميدان مشاريع جلب المياه، إذ كان ضمن أعضاء مجالس المشاريع حيث يساعد الحاكم في التخطيط لاحتياجات المدينة من حيث البحث عن مصادر الماء والإعلان عن المشاريع كمشروع الحامة. و يذكر كلاين أنه لما أراد الباشا جلب الماء من هذا المنبع الجديد طلب استشارة اختصاصيين ومعلمين وكذلك خوجة العيون وحصل على موافقتهم على ذلك.<sup>39</sup> وهذا لدليل على أهمية وظيفة هذه الشخصية في الإدارة المحلية. و هنا يتضح اهتمام الإدارة المحلية بهذه المصلحة، و مما زاد اهتماما أيضا صرامة القوانين التي كانت تسنها لحماية الماء للمحافظة على النظافة والصحة، وكذا تنظيم الانتفاع بها. فقد ذكر بعض الرحالة أن تخريب قناة قد يؤدي إلى القتل وأن مجرد لمس الماء باليد يعاقب صاحبها بقطعها<sup>40</sup>، وهناك عقوبات تنصب على من بذر ماء أو أتلف جهازا أو اغتصب أو حول منبعا وكان النتيجة أن عرف قيمة الماء وامتثلوا لمبدأ الاقتصاد فيه والسعي لتوفيره. و هذا ما يفسر المراقبة الصارمة من أجل حياة آمنة مستقرة من طرف

<sup>35</sup> - مولاي بلحميسي، مشكل المياه.....ص، 80.

<sup>36</sup> - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص، 75.

<sup>37</sup> -

Henri Klein, Feuilles d'El Djézair.....p, 190.

<sup>38</sup> - مولاي بلحميسي، مشكل المياه.....ص، 80.

\* قائد الشوارع وهو موظف كان يرأس مصلحة النظافة والصرف الصحي، وكانت مهمته تنحصر خاصة في صيانة المجاري و الماسورات و تغطية شوارع المدينة.

للمزيد انظر مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة.....ص، 143-150.

<sup>39</sup> -

Henri Klein, Feuilles d'El Djézair.....p, 190.

\* لمعرفة المشاريع التي أنجزت في المجال المائي انظر مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة.....ص، 189-194.

<sup>40</sup> - مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة.....ص، 141.

السلطات المحلية لمدينة الجزائر وسكانها خلال العهد العثماني. أما عن مصدر الأموال الضرورية لمواجهة التكاليف، فكان معظمها من مردود الأوقاف أو من التبرعات<sup>41</sup>. ويذكر الشريف الزهار أن محمد باشا أوقف على ساقية الحامة أوقافا لخدمة مجرى الماء إن فسد، ولأجرة وكيل الماء وأمر بتفريقه على أبراج باب الجهاد، وعلى المساجد و القشل العسكرية و الميضآت للوضوء، و ما بقي فرقه على العيون، بزقاق البلاد يملأ الناس منه للديار. وهذا الماء كان يأتي من قبل للبلاد.<sup>42</sup>

أما إذا تطرقنا إلى المحيط الريفي المباشر لهذه المدينة ونقصد به الفحوص جمع فحص، فلقد أسندت مراقبته إلى موظف يدعى بقايد الفحص. يشرف هذا القائد أو كما يسمى محافظ الفحص على أمن فحص الجزائر، ومما يلاحظ أن الكاتب الفرنسي (C.Bontems)، لم يشير في كتابه المفصل عن المؤسسات الجزائرية خلال العهد العثماني إلى هذا المنصب الذي ظل مجهولا في كتابات الرحالة الأوروبيون.<sup>43</sup> ولكن ديفولكس يعرفه في دفتر التشرifications بأنه رجل يسهر على شؤون أقاليم الفحص<sup>44</sup>، في حين فإن سعيدوني يذكر أنه كان يسهر على أمن فحص الجزائر وينفذ التعليمات الصادرة عن الهيئات العليا، ويعتبر قائد الفحص بمثابة رئيس الشرطة بضواحي المدن الرئيسية والمكلف بتنظيم الأعياد والمواسم وتنفيذ أحكام الشنق التي يقررها "الداي" أو "آغا العرب" خارج باب عزون<sup>45</sup>. وتشير بعض الوثائق أن هذا الموظف أوكلت له مهام تتعلق بال عمران وإدارة المدينة<sup>46</sup>، فشدة حرص المدينة على مراقبة محيط المدينة لأسباب دفاعية مذكورة في فرمان 360/22 تدفعنا للقول أن منع البناء حول الأسوار لا يمكن أن يتم إلا بهذا النوع من المراقبة المباشرة والدائمة.<sup>47</sup> وهو ما أكدته أندري ريمون في كتابه عن المدن العثمانية قائلا أن " الدور الذي كان يلعبه قائد الفحص كان بمثابة الشرطة وهو يوازي مهام شيخ البلد في داخل المدينة.<sup>48</sup>

كما يتضح لنا من خلال إحدى وثائق المحاكم الشرعية والتي تعد من أهم المصدر في التاريخ العثماني، دور مهم أسند لهذا الموظف والذي يتمثل في مراقبة المرافق العامة والعيون والقنوات والجسور المائية الموجودة خارج الأسوار. ففي وثيقة<sup>49</sup> من عقد حبس نجد أن الباشا حسن أوقف عدة أحباس لصالح

<sup>41</sup> - مولاي بلحميسي، نفس المرجع، ص، 80.

<sup>42</sup> - أحمد الشريف الزهار، المرجع السابق، ص، 24.

<sup>43</sup> - حنفي هلال، المرجع السابق، ص، 89-90.

<sup>44</sup> -

<sup>45</sup> -

<sup>46</sup> - حنفي هلال، المرجع السابق، ص، 90.

<sup>47</sup> - مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة.....، ص، 149.

<sup>48</sup> -

<sup>49</sup> - انظر ع، 56، الوثيقة رقم 47، المصدر السابق.

Albert Devoulx, Tachrifat...p,22.

Naceredine Saidouni, La vie rurale...p,204.

André Raymond, Les Grandes villes.....p,124.

ثلاث قنوات جديدة تمتد من وادي القلعي إلى مقهى بئر مراد رايس، ومن بئر خادم إلى عين الربط بالمكان المسمى القادوس. وينص العقد أن تتفق 32 ديناراً من مداخيل تلك الأحباس في إصلاح العيون والخزانات و القنوات الجديدة، بينما تتفق 24 ديناراً على شيخ البلد أو من يحل محله حيث يأخذ 20 ديناراً، و يأخذ قايد الفحص 4 دنانير لحراسة القنوات والقيام بكل ما يصلحها.

ومن خلال هذا العقد يتبين مدى استقلالية الموظفين. وأهم من ذلك علاقة التكامل الموجود بينهما فيما يخص مراقبة المدينة، فشيخ البلد يهتم بداخل الأسوار و قايد الفحص يتكفل بخارجها. وتعد وظيفة قايد الفحص إحدى الوظائف التي تنتمي إلى وظيفة الحسبة\*، هذه الأخيرة التي تفرعت في العهد العثماني إلى ثلاثة وظائف متميزة ومتكاملة هي شيخ البلد، وحسبة الأسواق و قايد الفحص.

ومن هنا يتعين أن المهام التي أسندت لهذا الرجل كمراقبة القنوات والجسور المائية وكل ما يتعلق بالماء لدليل قاطع على حرص هذه الدولة الشديد من وقوعها في مشاكل أو أخطاء قد تؤدي إلى خسائر بشرية ونخص بالذكر قلعة الجزائر مثلاً، فكون هذه المنطقة كانت عند تأسيسها عسكرية وكان يسكنها الجنود الانكشاريون بإختلاف مراتبهم و الذين كانوا يسهرون على أمن البلاد عامة من جهة، لتصبح بعد ذلك مقر للسلطة أو دار السلطان ومقراً للداي من جهة أخرى بعد أن نقل الداي علي خوجا مقرها من قصر الجينية بالقصبة السفلى إلى القلعة بالقصبة العليا\* يتطلب إذن مراقبتها بشدة لتفادي هذه المشاكل كظاهرة تسمم أو خنق الحكام مثلاً التي انتشرت في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية لغرض القتل مع العلم أن أغلب الدايات قتلوا بهذه الطريقة.

لذلك وكما ذكرنا سابقاً أن قائد الفحص هو من أوكل بمراقبة كل المنشآت المائية من سواقي و قنوات الموجودة خارج أسوار مدينة الجزائر، اللوحة (01)، وبذلك من المرجح أن يكون هو المراقب لساقية

\* تشغل الحسبة مكانة مهمة في الإدارة الحضرية بالمدن الإسلامية. وتعني من الناحية الشرعية "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وقد عرفت تطوراً كبيراً من الناحية الإدارية خصوصاً في العهد العثماني بحكم كونه آخر عهود الخلافة الإسلامية. للمزيد انظر مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة.....، ص، ص 150-151.

\* انظر الصفحة من 43 إلى 46.





اللوحة(01): برج النورية - مراقبة مياه النورية -  
(عن كلوسول)

عين زبوجة التي كانت تعمل على جلب الماء إلى القصبة العليا بما في ذلك قصر الداوي ومراقفه، من تسمم مياهها من طرف الأعداء الأجانب أو من نفس الجنس ممن يريدون الموت للداوي أو لحاشيته أو لعائلته باعتبارها الممون الرئيسي للقلعة خاصة، وبالرغم من عدم عثورنا على وثائق ولا حتى مصادر ولا مراجع مكتوبة تشير إلى ذلك، باستثناء لوحة رسم لكلوسول، وقد تكون تعبر على قلعة الجزائر و ضواحيها أو فحص من فحوص مدينة الجزائر و كيفية مراقبة المياه من البرج.

هذا لا ينفي وظيفه هذا الشخص الصعبة في أمن هذه المدينة الصغيرة بحكم مكانتها السياسية و العسكرية. لذلك قد نجد قائد الفحص يعين مراقبين موجودين بأماكن يمكنهم مراقبة مياه القناة من جهة، كما أنه قد يقوم بوضع مراقبين أيضا بجانب خزانات المياه والصحاريح للتأكد من عدم تسرب أي شيء داخلها. و تشير أن أمام كل برج كان يقف حارسا حسب بعض المصادر الشفوية\*\* ليتسنى لهم مراقبة القنوات بصفة جيدة. اللوحة(01)

و من هنا يتبين مدى أهمية ودور مهنة الحسبة و مدى حرصها الشديد على صحة المياه بمدينة الجزائر بطريقة غير مباشرة وهذا من خلال وظائف قائد الفحص التي تحرص على ذلك.

\*\* حاولنا البحث عن مراجع كتابية ومصادر تشير الى ذلك ولكن لسوء الحظ لم نعثر عليها.

المراجع والمصادر:

1- المخطوطات:

أولاً: مخطوطات محفوظة بالأرشيف الوطني باللغة العربية :

ع 1/22 رقم 14	1229هـ/1814م (نسخة واحدة)	عقد تحببس لدار لصالح مصلحة العيون، والنصف من مدخول هذا الوقف لصالح إنشاء جعبة (قناة ماء) لتزويد المقبرة الواقعة خارج باب الوادي، إضافة إلى قناة ماء أخرى لتزويد مقبرة خوجا احمد الكائنة بضواحي برج الجزيرة
ع 1/22 رقم 15	1209هـ/1794 - 1795 (ثلاث نسخ)	تحببس لحانوت الكائن بالفخارية لصالح مصلحة المياه لإنشاء جعبة (قناة ماء) داخل المراحيض العامة مبنية داخل زاوية القاضي مالكي.
ع 1/22 رقم 16	1138هـ / 1769م ثلاث نسخ	حبس لأجل إعادة بناء حانوت بالقرب من باب عزون مقابل لفندق
ع 1/ 22 رقم 17	1212هـ/1797 - 1798 (نسختان)	تحببس لدار الكائنة بحومة سيدي شعيب من قبل أمين الجبل داخل الجزائر من القصبة العليا، ونصف مدخول هذا الوقف لصالح إنشاء جعبات ماء وسواقي ماء داخل المدينة تحت مسؤولية خوجا عمر ابن حسين، إضافة إلى إنشاء جعبة (قناة) بالمقبرة الكائنة خارج باب عزون. أما النصف الباقي من مدخول هذا الحبس يجب أن يكون لمصلحته الخاصة.
ع 1/22 رقم 36	1260هـ/1844 م (نسخة واحدة)	تحببس لحانوت لصالح سواقي ماء الداخلية للجزائر المحمية مقابل إنشاء جعبة ماء (قناة) بالزاوية التي بناها مجمد خوجا.
ع 56 - رقم 47	1212هـ/ 1797م (ثلاث نسخ)	حبس لمجموعة من حوانيت من قبل الباشا حسن لإنشاء أربع سواقي خاصة الساقية الجارية إلى وادي كنيس إلى قهوة بئر مراد رايس، وكل الأعمال التي لها علاقة بها كالصهاريج والعيون.
ع 2/47 - رقم 11	1214هـ/ 1799م (نسختان)	إنشاء ساقية من طرف مصطفى باشا من ماله الخاص لصالح العامة وتميرها لتزويد برج القمار الفول وعين بولوغين، وإنشاء أيضا صهاريج الماء لينتفع بها عامة الناس
ع 2/109 - رقم 10		تتعلق بتمير ساقية ماء إلى بيت أحمد باشا
ع 1/26 - رقم 25		تجديد بناء خزان عين الماء الكائنة بقاع السور بناحية باب الوادي من قبل ناظر الأوقاف بالاتفاق مع خوجا الحاج إسماعيل بأمر من الباشا علي.

- سلسلة سجلات المحاكم الشرعية (العقود):
- سلسلة سجلات البيك

ع 70 س 154	107هـ - 1080هـ	معلمي الساقية
ع 370 إلى 386	1118هـ - 1126هـ /	بيانات وكشوف حسابية ونصوص تتعلق بالمصاريف على المياه
- س 152 قديما -	1717م - 1715م	والعيون والسواقي ومقبوض الوكلاء والمعلمين والكتاب.

ثانيا : وثائق دفتر التشريعات باللغة العثمانية المحفوظة بالمكتبة الوطنية

- وثيقة إصلاح عين الحامة بفحص باب عزون تحت رقم 164